

زكاة

القرار رقم (IZ-2021-675)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-11554)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

المفاتيح:

الربط الزكوي التقديرى - عدم حضور المدعي أو من يمثله في جلسة ثبت تبلغه بها دون عذر قبله الدائرة يجب الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل - قبول الدعوى شكلاً لتقديمها خلال المدة النظامية - رفض الدعوى موضوعاً - الدبور الاعتباري للمدعي.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ - دلت النصوص النظامية على أنه إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبلغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعدر قبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيبة للفصل فيها - لم تحضر المدعية ولا من يمثلها - ثبت للدائرة أن المدعية قدّمت الاعتراض خلال المدة النظامية - ثبت للدائرة أن المدعي عليها قامت بإنفاذ حقها الذي كفله النظام بمحاسبة المدعية تقديرياً، وصحة وسلامة الإجراء - مؤدى ذلك: قبول الدعوى شكلاً - رفض الاعتراض موضوعاً - اعتبار القرار حضورياً للطرفين ونهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرات (٨، ٦، ٥) من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٦/٠١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
إنه في يوم الخميس الموافق: ١٤٤٢/١١/٠٧ عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة... وذلك للنظر في الدعوى

المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ: ٢٥/٢٠/٢٠٢٣.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية/ ... هوية وطنية رقم (...) تقدمت باعترافها على الربط الزكي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وأن مبيعاتها حسب الإقرارات الضريبية بلغت: (٦٧٥,٢٠٠) ريال والوعاء الزكي بلغ: (٥٠,١٣,٥٠) ريال. علمًا بأن نسبة هامش ربح المؤسسة لا تتجاوز (٢٢٪) من إجمالي المبيعات وأن المؤسسة حققت خسائر في السنوات اللاحقة ولم يعد لديها القدرة في تغطية الزكاة، وتطلب إعادة النظر في الربط الزكي.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجبت بأنها قامت بمحاسبتها المدعية تقديرًا بناءً على ما توصلت إليه من معلومات وبيانات والمتمثلة في إقرارات ضريبة القيمة المضافة، وأن قرارها جاء متواافقاً مع أحكام المادة (الثالثة عشرة) من لائحة جبiya الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٦/١٤٠هـ، وعليه فإن المدعى عليها مارست صلاحيتها الممنوحة لها بموجب ذلك والذي يخولها محاسبة المدعية تقديرًا وفق ما تم التوصل إليه من معلومات وبيانات وعليه تؤكد أن قرارها محل الدعوى مبنياً على أسباب نظامية صحيحة منصوص عليها في حيثاته وعلى المدعية إثبات عدم صحة القرار. وتمسك المدعى عليها بصحة إجرائها.

وفي يوم الخميس الموافق: ١١/٠٧/١٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، لم يحضر من يمثل المدعية رغم تبليغهم بموعيد الجلسة نظامياً، وحضرها ... هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً للمدعى عليها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم: (...) وتاريخ: ..., وبعد الاطلاع على ملف الدعوى ولصلاحيه الفصل في الدعوى وفقاً لأحكام المادة رقم: (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة وذلك تمهيداً لإصدار القرار فيها.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم: (٥٧٧/٢٨/٥٧) وتاريخ: ١٤٣٧/٠٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/١٤٠هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/١٠/١٥/٤٢٥) وتاريخ: ١٤٢٥/١٠/١٤٠هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/١٤٠هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٤٠/٢٦٠٤) وتاريخ: ١٤٤١/٠٤/٢٦، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كانت المدعى بهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة

والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، ويحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١هـ، ويحيث قدّمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظامياً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٤٠هـ، ويحيث إن حساب الوعاء الزكوي يتم في الأساس، بناءً على إقرارات المدعية المقدمة منها، ويلزمها أن تقدم ما يؤيد تلك الإقرارات، من قوائم مالية ودفاتر وسجلات نظامية، وفي حال عدم تقديم تلك المستندات الثبوتية، فيتحقق للمدعي عليها محاسبتها تقديرياً، وذلك عن طريق تجميع المعلومات التي توصلها إلى حساب وعاء عادل سواءً كان من خلال ما تقدمه المدعية من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال الفحص الميداني الذي تجريه المدعي عليها، أو من أي معلومات تستقصيها من أطراف أخرى، أو من كل هذه المصادر مجتمعة.

وحيث إن المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٦/٠١هـ، والمتعلقة بتحديد وعاء الزكاة لمن لا يمسكون حسابات نظامية، نصت على أنه: «٥- يحق للهيئة محاسبة المكلفين بالأسلوب التقديرى من أجل إلزامهم بالتقيد بالمتطلبات النظامية في الحالات التالية:

- أ- عدم تقديم المكلف إقراراه الزكوي المستند إلى دفاتر وسجلات نظامية في الموعد النظامي.
- ب- عدم مسك دفاتر وسجلات نظامية دقيقة تعكس حقيقة وواقع نشاط المكلف.
- ج- مسک الدفاتر والسجلات بغير اللغة العربية في حالة إخطار المكلف كتابياً بترجمتها للعربية خلال مهلة تحددها الهيئة بما لا يتجاوز ثلاثة شهور وعدم تقيده بذلك.
- د- عدم التقيد بالشكل والنموذج والطريقة المطلوبة في دفاتر وسجلات المكلف وفقاً لما قضى به نظام الدفاتر التجارية.
- هـ- عدم تمكّن المكلف من إثبات صحة المعلومات المدونة في إقراراه بموجب مستندات ثبوتية.
- و- إخفاء معلومات أساسية في الإقرار كإخفاء إيرادات أو إدراج مصروفات غير دقيقة أو تسجيل أصول لا تعود ملكيتها للمكلف.
- لـ- يتكون الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديرى من الآتي ما لم يظهر إقرار المكلف وعاء أكبر:

أ- رأس المال العامل، ويتم تحديده بأي من الطرق الممكنة سواء من السجل التجاري، أو عقود الشركة ونظامها، أو أي مستند آخر يؤيد ذلك، وإذا ظهر أن حقيقة رأس المال العامل تغير ذلك فإن للهيئة تحديده بما يتناسب مع دجم النشاط وعدد دورات رأس المال بحسب العرف في كل صناعة أو تجارة أو أعمال.

ب- الأرباح الصافية المحققة خلال العام والتي يتم تقاديرها بنسبة ١٥٪ كحد أدنى من إجمالي الإيرادات...

ـ عند تحديد الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديري تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكّنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة، ومن خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به الهيئة، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانت الحاصل عليها».

وحيث يتحقق للمدعي عليها الربط أو إعادة الربط تقديريًّا في حال ظهر بيانات أو معلومات تعكس واقع حجم نشاط المدعية، وعليه ثبت للدائرة بأن المدعي عليها قامت بناءً على ذلك بإنفاذ حقها الذي كفله النظام بمحاسبة المدعية تقديريًّا، مما يتضح معه -والحال ما ذكر- صحة وسلامة إجراء المدعي عليها، وتواافقه مع أحكام الفقرات: (٨، ٦) من المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة المشار إليها. ولا ينال من ذلك ما ذكرته المدعية في لائحة دعواه؛ لأن إقراراتها الزكوية كانت تقديريّة.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- رفض اعتراض المدعية/ ... هوية وطنية رقم(...) على قرار المدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلق بالربط الزكوي محل الدعوى.

صدر هذا القرار حضوريًّا بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلثون يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراف.

وصلَ الله وسَلَّمَ على نبِيِّنَا مُحَمَّداً، وعلَى آله وصَحْبِه أَجْمَعِينَ.